ردا على أحمد ماهر بشأن انتخابات العراق:

إنتخابات تحت الإحتلال لم تمنح الفائز أغلبية بنسبة ٩٩٪!

إبراهيم نوار

من عجائب الأمور أن الشهور الأخيرة التي شهدت انتخابات رئاسية أو برلمانية في أربع دول عربية، اثنتان منها تحت الاحتلال (العراق وفلسطين) واثنتان تحت حكم وطني (الجزائر وتونس)، قد جاءت إلينا بنتائج عجيبة.

في الدول (المحتلة) فازت الأغلبية بنحو ٦٠٪ أما في الدول المستقلة، فإن الفائز حصل على نحو ٩٠٪ من أصوات الناخبين. وإضافة إلى النتائج العجب، فإن هناك أصحاب التحليلات العجب أيضا، الذين حصروا أنفسهم في الاحتجاج ضد الانتخابات العراقية وإلى حد ما الفلسطينية في الدفع بعدم شرعيتها على أساس أنها تجري تحت الاحتلال. ولم يكتف هؤلاء بهذا الدفع بل إنهم ساقوا العديد من الأدلة والشواهد التي تطعن في صحة الانتخابات. ومن مثل هذه الطعون "الوقت الطويل غير المعتاد" الذي استغرقه فرز الأصوات وإعلان النتائج! حسب ما ساقه السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصري السابق في مقاله في صحيفة الشرق الأوسط (٢ فبراير ٢٠٠٥). فالوزير السابق طبعا لم يعتد على أن تستغرق عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج وقتا طويلا، واعرب عن دهشته لأن فرز الأصوات في الانتخابات وإعلان النتائج استغرق وقتا طويلا. سيادة الوزير: الانتخابات لم تكن "مسلوقة"! وهذا جديد بالقطع وليس معتادا في العالم العربي.

الكم الكبير من المقالات والتحليلات عن الانتخابات العراقية والفلسطينية، وهي انتخابات تمت تحت الاحتلال، مثلها في ذلك مثل الانتخابات المصرية التي جرت خلال فترة بين الحربين ولم يعترض عليها أحد بدعوى عدم الشرعية، يؤكد أن هناك تجربة جديدة يجري الاهتمام بها خوفا أو تعاطفا، كرها أو حبا. ولم تجذب الانتخابات العامة في تونس في شهر أكتوبر الماضي ولا الانتخابات الرئاسية الجزائرية في شهر أبريل الماضي هذا الاهتمام من جانب كتاب الأعمدة العرب والأجانب والمحللين السياسيين في الشرق والغرب. فالعناصر الجديدة في الانتخابات العراقية والفلسطينية هي كلها عناصر "مخيفة" لأنصار المحافظة على الوضع الراهن، ومن ثم فإنهم يتخذون واقعة الاحتلال في العراق أو فلسطين مجرد "تكئة" لكيل الضربات تحت الحزام لهذه العناصر الجديدة. ومن المؤسف أن يشارك السيد أحمد ماهر في هذه الحملة التي يقودها أعداء الديمقراطية في العالم العربي الذين لا يريدون رؤية تحول يجردهم من أوراق التوت الواهية التي يتسترون بها من شعارات قومية أو إسلامية متطرفة.

ومن العناصر الجديدة التي احتوتها الانتخابات التي جرت تحت الاحتلال في العراق وفلسطين والتي يتمنى كل مواطن عربي غيور على مستقبل بلاده أن يراها محلا للتطبيق في ظل الدولة المستقلة لا المحتلة وفي إطار شرعية الحكم الوطني وليس التحكم الأجنبي:

أولا: أن تجري الانتخابات على أساس حرية ممارسة العمل السياسي للجميع وعلى أساس حقوق المواطنة المتساوية، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو القومية. فالمرأة، التي لا تزال محرومة من حقوقها السياسية في عدد من الدول العربية مارست حريتها بالكامل في الانتخابات المطعون فيها من جانب غلاة القوميين العرب والإسلاميين المتطرفين أعداء التطور وأنصار الظلام. والذين حاولوا اغتيال حرية العمل السياسي وعمدوا إلى ترهيب الجمهور بل قتل مواطنيهم لكي يصلوا إلى أهدافهم على جماجم الآخرين هم أعداء الديمقراطية. الذين شاركوا في الانتخابات العراقية، مرشحين أو ناخبين، هم كل الشعب العراقي. والذين لم يذهبوا للتصويت، لم يذهبوا خوفا على حياتهم من تهديدات الإرهابيين بقتلهم. والقوى السياسية التي لم تشارك، وهي هامشية وضعيفة، إرتكبت خطيئة سياسية أدركت، فيما بعد، فداحتها وتحاول الآن العودة عنها بإعلان قبولها المشاركة في إعداد الدستور، من خارج الجمعية الوطنية! فلماذا كانت المقاطعة إذن؟

ثانيا: أن الانتخابات المتهمة بأنها غير شرعية تمت على أساس "التعددية السياسية" في افتراق واضح وأساسي عن أساس "احتكار السلطة" السائد في معظم البلدن العربية المستقلة المتحررة التي تنعم بالحياة والرفاهية تحت أجنحة "الحكومات الوطنية"! هؤلاء الذين شدوا الرحال إلى معسكر الحرب على الانتخابات العراقية واتهامها بعدم الشرعية يخفون في قرارة أنفسهم الخوف القاتل من التعددية السياسية وفتح الميدان في مجالات الحكم للمنافسة بين جميع القوى السياسية بلا استثناء. ونظرا لأنهم (باستثناء ابن لادن والزرقاوي اللذين أعلنا صراحة أنهما ضد حكم الشعب سواء من خلال انتخابات أو بغيرها) لا يستطيعون المجاهرة بالهجوم على التعددية السياسية، فإنهم راحوا يبحثون عن تمحيكات أخرى لتوجيه السهام إلى التجربة الجديدة لإعادة البناء السياسي في كل من العراق وفلسطين.

ثالثا: أن الانتخابات المطعون في شرعيتها في العراق وفلسطين، جرت تحت إشراف لجنة وطنية مستقلة للانتخابات وبمشاركة فعالة من جانب الأمم المتحدة. وقد أصدرت هذه اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي يرأسها السيد حسين الهنداوي، التنظيمات واللوائح التي شكلت الإطار القانوني والإجرائي لكل ما يحيط بالانتخابات، ابتداء من تسجيل الناخبين وتوزيع لجان التصويت إلى تنظيم الدعاية الانتخابية وتلقي الطعون وإعلان النتائج. فأين ذلك من إشراف وزارات الداخلية والأجهزة الأمنية على الانتخابات في بقية أنحاء العالم العربي (المستقل الناعم بالحكومات الوطنية)! والذين يهاجمون الانتخابات العراقية والفلسطينية لا يريدون أن يأتي اليوم الذي ترى فيه أعينهم انتخابات تجري في بقية أنحاء العالم العربي تحت إشراف لجان وطنية مستقلة للانتخابات.

رابعا: الانتخابات التي يجري الطعن في شرعيتها بدعوى أنها جرت على أساس القوائم، تؤكد للقاصي والداني أن العراقيين تجاوزوا مرحلة "شخصنة" السياسة و"عبادة الفرد". والحقيقة أن جعل العراق كله دائرة انتخابية واحدة يرد في حد ذاته على أكثر من ادعاء. يرد على ادعاء محاولة تقسيم العراق، فها هو العراق كله دائرة انتخابية واحدة تتنافس فيه قوائم متعددة وتقوم المنافسة بينها جميعا على أساس البرامج السياسية أولا وليس على أساس الجاذبية الشخصية للمرشحين. أن مستوى النضج السياسي للمواطن يتأكد عندما يصوت المواطن لحزب أو لجماعة سياسية وليس لشخص. وقد كان هذا هو الحال في مصر في عصر ازدهار الليبرالية المصرية. "لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه" هذا كان الشعار الذي مثل أقصى درجات النضج السياسي قبل عام ١٩٥٢ في مصر. وفي العراق في عام ٢٠٠٥ فإن الناخبين العراقيين من زاخو شمالا وحتى ام قصر جنوبا صوتوا على أساس القوائم السياسية والبرامج التي تطرحها هذه القوائم السياسية.

لهذه الأسباب الأربعة وغيرها يسن أعداء الديمقراطية رماحهم ويصوبونها تجاه الانتخابات العراقية والانتخابات الفلسطينية التي جرت في ظروف وعلى أساس آليات مشابهة. ومع ذلك فإن الانتخابات العراقية اجتذبت كما أكبر من الرماح المعادية انطلاقا من مقولتين يجري ترويجهما بقدر كبير من الاستسهال والتشويه المتعمد لخدمة أغراض أعداء التحول الديمقراطي في العالم العربي الذي نرجو أن يتم على أساس مبادرات داخلية وطنية وليس من خلال التدخل الأجنبي أيا كان شكل هذا التدخل.

المقولة الأولى هي أن الانتخابات العراقية تجري في إطار مخطط الاحتلال والسيطرة الأجنبية في العراق. وهذه مقولة فاسدة قلبا وقالبا. فالانتخابات العراقية ما هي إلا مجرد حلقة من حلقات نقل السيادة من قوات الاحتلال إلى العراقيين طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ الذي ينظم هذه العملية من خلال جدول زمني واضح لا لبس فيه. ومن الغريب أن يقول السيد أحمد ماهر الذي كان وزيرا لخارجية مصر وقت صدور هذا القرار من مجلس الأمن أنه يطعن في شرعية الانتخابات على أساس ان الأمم المتحدة رفضت تأجيلها. في الحقيقة إن التأجيل يتعارض مع انضباط الجدول الزمني لعملية نقل السيادة للعراقيين كما أنه كان من شأنه أن يلقي بعملية إعادة البناء السياسي العراقي إلى أجواء الفوضى والتدهور. ومن المدهش أن الذين يدعون معارضة الاحتلال ليسوا راغبين في نقل السيادة بسرعة للعراقيين طبقا للجدول الزمني الذي أقره مجلس الأمن. أليس من المنطقي أن يسعى الغيورون على الاستقلال الوطني إلى سرعة نقل السيادة من الاحتلال إلى حكومة وطنية منتخبة؟ لقد أثارت الدعوة لتأجيل الانتخابات العراقية علامات استفهام كبيرة حول مصداقية وجدية القوى السياسية التي قدمت هذا الطلب.

وكانت العملية السياسية لإعادة بناء المؤسسات السياسية للعراق الجديد ونقل السيادة للعراقيين قد بدأت بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في شهر يونيو الماضي ثم انتخاب المجلس الوطني المؤقت في أغسطس من العام نفسه وتلا ذلك انتخاب الجمعية الوطنية المكلفة بصوغ الدستور في يناير من العام الحالي. وسوف تمضي هذه العملية السياسية إلى اقتراح الدستور وعرضه على الشعب العراقي للاستفتاء في خريف العام الحالي وبعد ذلك ستجري الانتخابات العامة على أساس الدستور الجديد في شهر ديسمبر من العام الحالي. وستكون الانتخابات المقبلة هي ذروة عملية إعادة نقل السيادة إلى العراقيين طبقا لخطة الأمم المتحدة التي أقرها المجتمع الدولي. فهي انتخابات وضع إطارها مجلس الأمن الدولي، أي خارج نطاق سلطة الاحتلال. وهو الحال في فلسطين حيث تجري التحولات السياسية الراهنة في إطار اتفاقات أوسلو وما تبعها من تفاهمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين بمساعدة أطراف إقليمية ودولية. إن تضخيم مقولة الاحتلال والمبالغة فيها هي محاولة لئيمة لابتزاز الشعور الوطني العربي وتشويه الحقائق. إن هذا التضخيم يخدم استمرار الديكتاتوريات الراهنة في بعض البلدان العربية خصوصا تلك التي ترفع شعارات قومية شوفينية أو شعارات دينية متطرفة، فهي تكرس الشعور لكراهية "المحتل الأجنبي" وذلك لتحرير "الديكتاتوريات الوطنية" من الضغوط! إنها تسوق مخزون الكراهية واليأس والإحباط الذي يعاني منه المواطن العربي إلى محاربة طواحين الهواء، بدلا من توجيهه إلى مكانه الصحيح، العمل على اقتلاع الديكتاتورية والمساهمة في إحداث التحول الديمقراطي في العالم العربي.

المقولة الثانية التي يجري ترويجها بغرض التشويه عن عمد هي مقولة المقاطعة، أي أن هناك الكثير من القوى السياسية التي قاطعت الانتخابات وأن العراقيين السنة على وجه التحديد غابوا عن هذه الانتخابات. وهنا خلط لئيم للأوراق، يتعمد التضليل عن طريق حجب الحقائق وعدم التمييز بين المقدمات وبين النتائج وتحميل الجماهير مسؤولية الأخطاء التاريخية لقياداتها أو لجزء من هذه القيادة. وفي هذا إجمال يحتاج إلى التفصيل فيما يلي:

في حجب الحقائق، لا يشير أصحاب هذه الحجة إلى أن عددا كبيرا من القيادات السياسية العراقية من السنة شاركوا بقوائمهم أو كأفراد في الانتخابات العراقية. وعلى رأس هؤلاء الرئيس العراقي غازي الياور (قائمة عراقيون) ووزير الخارجية العراقي الأسبق عدنان الباجه جي (تجمع الديمقراطيين المستقلين) إضافة إلى قوائم أخرى تحمل طابعا قوميا مثل قائمة مشعان الجبوري.

وإضافة إليهم فإن هناك العشرات من القيادات السياسية الديمقراطية من أصل سني عربي قد شاركت في قوائم أخرى بصفة فردية. والجديد الذي أود أن أضيفه هنا هو أن الحزب الإسلامي العراقي بزعامة السيد محسن عبد الحميد الذي شارك في انتخابات المجلس الوطني المؤقت قد شارك بصورة مهزوزة في الانتخابات. وقد ظلت القائمة الرسمية للحزب على أوراق التصويت وطلب الحزب من اللجنة المستقلة للانتخابات قبيل بدء التصويت اعتماد أسماء ثلاثة آلاف مراقب من ممثلي الحزب في لجان التصويت في عموم العراق. الذين غابوا عن الانتخابات عمدا هم الجماعات الإرهابية مثل جماعة أنصار الإسلام والبعثيون الذين أعلنوا موقفهم بمقاطعة الانتخابات وأحد أجنحة القوميين العرب والحركة الاشتراكية القومية العربية. وهؤلاء الذين قاطعوا أعلنوا مواقفهم بصورة مسبقة على أساس حسابات سياسية تراعي مصالح سورية وليبيا وأطراف عربية أخرى وليس مصالح العراق!

وفي عدم التمييز بين المقدمات والنتائج، يهاجم القوميون والإسلاميون الانتخابات على أساس أن السنة العرب قاطعوها، إنهم هم الذين دعوا إلى هذه المقاطعة غير مدركين نتائجها السياسية الكارثية التي نراها اليوم في التمثيل المشوه داخل الجمعية الوطنية المنتخبة. إن غياب الناخبين العرب السنة هو محصلة الرعونة السياسية لبعض القيادات. إذن فإن الدفع بعدم شرعية الانتخابات على أساس غياب السنة العرب عنها هو في جوهره دفع بعدم شرعية القيادة السنية التي دعت إلى المقاطعة. إن شروخا كثيرة بدأت تظهر في العلاقة بين القيادات العربية السنية الجامدة أو المتطرفة وبين جمهورها. إن الجمهور السني العربي في العراق يشعر أن قيادته التي دعت إلى المقاطعة هي قيادة فاسدة وحمقاء لأن النتائج التي ترتبت على هذه الدعوة حرمت الجمهور العربي السني نفسه من قول كلمته في الانتخابات في الوقت الذي يتسابق فيه قادة "المقاطعة" إلى إعلان استعدادهم "المشاركة" في صوغ الدستور! (لاحظ أن شعار المقاطعة رفع بدعوى عدم شرعية العمل السياسي تحت الاحتلال)!

ومما يثير الأسى في مقال السيد وزير خارجية مصر السابق أنه قال "وهذا كله يحمل في طياته احتمالات تقسيم العراق، مع ما يحمله ذلك من مخاطر لشعبه، وتهديد لاستقرار المنطقة، وتأثيرات على مواقف جيرانه، تركيا وإيران بالذات، وبذر بذور نزاعات خطيرة لها جذور تاريخية وستكون لها امتدادات مستقبلية". هذا ما قاله السيد أحمد ماهر بالحرف في مقاله، ويا له من بيان خطير يحمل في طياته تحريضا على الشعب العراقي وعلى اختياره الديمقراطي. فهذا البيان يأتي في سياق هجومه على الانتخابات العراقية. القول باحتمال تقسيم العراق لا أساس له. والمخاطر الحقيقية التي كان يعاني منها الشعب العراقي هي الكوارث الواحدة تلو الأخرى التي جرها عليه النظام المستبد السابق وآخرها هي كارثة الاحتلال الذي كان النتيجة العملية للسياسات الرعناء لنظام يتاجر بدم شعبه في سوق السياسة من أجل تبرير استمراره في الحكم. أما عن تهديد استقرار المنطقة فربما نتفق مع السيد أحمد ماهر، مع اختلاف مضمون الاتفاق، لأن استقرار المنطقة القائم على استمرار الأنظمة التقليدية القديمة المتهالكة هو استقرار وهمي آن له أن ينكشف وأن ينتهي. غير أنني لا أفهم كيف يرى الوزير السابق أن انتخابات العراق لها تأثيرات (يفهم أنها سلبية أو خطيرة) على مواقف جيران العراق وخصوصا تركيا وإيران (بالذات!).

يبدو أن الوزير الذي كان سابقا في موقع المسؤولية كتب هذا المقال من منطلق الشوق إلى ممارسة ما نسميه "الحرية غير المسؤولة" في تحليله للوضع في العراق. فلا هو اعتمد على معلومات ومقدمات صحيحة ولا هو اختط طريقه إلى الاستنتاجات على أساس موضوعي.

ديمقراطية DNA ام تبادل السلطة؟

د. اثير حداد

قامت دنيا الاعلاميين "والمفكرين" العرب قبل وبعد الانتخابات العراقية، وتعالت اصواتهم بعد خرس دام خمساً وثلاثين سنة بحجة عدم امكانية اجراء انتخابات حرة بوجود الاحتلال. ولم يقدموا دليلاً واحداً مقنعا على ان الانتخابات الحرة لا تتم في ظل الاحتلال سوى دليل ايديولوجي متحجر نابعٍ من افكار القومية السياسية والاسلام السياسي المنتميين إلى مرحلة تاريخية قديمة تعود إلى الحرب العالمية الاولى.

قبل نحو قرن كامل جاء الاستعمار البريطاني إلى المنطقة واقام انظمة عشائرية وثيقراطية متحالفة مع العشائر والاقطاع وبعض رجال الدين، ولم يبن اطلاقاً نظاماً ديمقراطياً. وضمن ذلك اسست بعض البرلمانات المتكونة من الاقطاع وشيوخ العشائر واعيان المدن كما في العراق. وتحولت هذه البرلمانات إلى منتديات خطابية وتبادل الآراء. وعلى الرغم من ضعفها القانوني والهيكلي استطاعت احياناً تبديل حكومات وان تسمع فيها بعض المطالبات الجماهيرية. ثم جاءت الانقلابات العسكرية في العراق وسوريا ومصر كرد فعل للصراع السياسي في تلك الدول. ونتيجة لضعف تنظيمات المجتمع المدني. فقد كان الجيش القوة الاكثر تنظيماً. ووضع الجيش في قمة السلطة ضباطاً لا يمتلكون رؤية لما بعد ثورتهم فاستوردوا الاصلاح الزراعي من تجارب اخرى وتأميم المصالح الاجنبية الذي ساعد على نجاحه الوضع الدولي آنذاك.

اما على صعيد الديمقراطية فقد حولت هذه البلدان إلى معسكرات اعتقال للرأي المخالف للقيادة واقامت سلطة وطنية وليس دولة وطنية، وتوالت الانقلابات نحو الاستبدادية ودمج المجتمع بكامل كياناته بشخصية القائد. أي ان السلطة الجديدة لم تسع نحو ديمقراطية المجتمع، وقد تم ذلك بوعي كامل من قبل قمة السلطة. ولاسباب دولية ايضاً خلفت من اعلى برلمانات تناقش ما يتفوه به القائد واشكال تنفيذه، ويتسابق اعضاؤها على ارسال برقيات التهاني إلى القائد الضرورة، وعرفت هذه البرلمانات بانها برلمانات بخصوصية عربية.

وشنت السلطات حملات قمع منظمة ضد جميع من يخالفها في الرأي وقمعت منظمات المجتمع المدني بل حتى قامت بانقلابات دموية على تنظيماتها وصفت الصفوف الامامية من ملاكاتها (العراق ١٩٧٩). وفي بلد عربي آخر لم يتطلب البرلمان لتغيير الدستور ذي الخصوصية العربية سوى ١٥ دقيقة لكي يلائم رغبات عائلية. وفي مملكة عربية اخرى سارع الملك قبل ساعات من وفاته (المهمة الدنيوية الاخيرة) إلى تعديل جوهري في الدستور لكي تتحول المملكة إلى DNA خاصته. وكل هذا لم يحرك الضمائر نهائياً بل ارسلوا البرقيات والتهاني إلى اوثانهم، لانهم متأكدون من الـ DNA. فلماذا لم تبن هذه السلطات المسماة (مستقلة ولا ادري مستقلة عن ماذا؟) أي مجتمع مدني ولا ديمقراطي ولا حتى استطاعت ان تضع مجتمعات في بدايات الطريق نحو الديمقراطية. فهل كانت تلك البرلمانات شرعية لعدم وجود المحتل؟ وهناك تجارب ناجحة للتجربة الديمقراطية وتطورها في البلدان العربية مع عدم وجود الاحتلال. فالشعب الفلسطيني اجرى الانتخابات تحت الاحتلال الاسرائيلي وبوثيقة تزكية ونزاهة من المجتمع الدولي. وفي مرتفعات الجولان اجري استطلاع للرأي - في ظل الاحتلال الاسرائيلي ايضاً - اظهرت نتائجه ان سكان الجولان يريدون الانضمام إلى سوريا، وطور الكرد في العراق في ظروف التسعينيات اشكالاً وتنظيمات ديمقراطية وكذلك منظمات المجتمع المدني. وما مكن الكرد من ذلك هو عدم وجود السلطة المركزية.

وارتفع زعيق آخر يتعالى باصوات وثنية - قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت كتبه يهودي معروف، الدستور العراقي يكتبه الامريكان - وهنا اود ان اقول في البداية ان د. عدنان الباججي يذكر بانه من اعد قانون ادارة الدولة.

اما عن الدساتير فانها اول ما ظهرت كعرف في انكلترا ثم المكتوب منه في الولايات المتحدة ثم انتقل عبر فرنسا إلى جميع اوربا. وهذه ليست ظاهرة جديدة في التاريخ الانساني في العالم. فقانون حمورابي انتقلت آثاره إلى المناطق المحيطة. ان انتقال الحضارات والمعلومات تعمقت وانتشرت في عالمنا المعاصر بفضل تكنولوجيا المعلومات. واصبح من مصلحة الغرب التعامل مع المجتمعات الديمقراطية الواسعة المعرفة لانها تشتري المعرفة وتكنولوجيتها، فهل تبيع التكنولوجيا الحديثة إلى المتخلف، ام إلى مجتمعات استبدادية لا تسمح بالتبادل الحر للمعرفة والمعلومة.

وفي الختام اجد نفسي متعجباً من منطق الاصوليين الذين يستخدمون الانترنت في بث رسائلهم فيما يهاجمون حضارتهم، واجد نفسي في عجب عندما اجدهم يستخدمون اسلحة غربية الصنع وسيارات لم اجد واحدة منها كتب عليها صنع في دولة عربية بل انني وقبل ايام فوجئت عندما وجدت ان حتى المسامير هي مستوردة ولا نصنعها. فان اخذنا خبرات اوربا وامريكا وبلدان العالم الاخرى في كتابة دستورنا فاننا لن نمتلك براءة اختراع في ذلك، ولكننا سنمتلك براءة الاختراع الاولى في العالم العربي في كتابة الدستور بعد فهم خواصنا العراقية وليس خواص DNA حكامنا.